

بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السكرتير الأول / محمد سليمان الرويشد

أمام

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار  
(اللجنة الرابعة)

للدورة الحادية السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند (50): تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات  
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني  
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

الاثنين، 31 أكتوبر 2016

السيد الرئيس،،،

بما أن وفد دولة الكويت يلقي بياناً للمرة الأولى خلال أعمال هذه اللجنة الموقرة، يسرني بدايةً أن أنقل لسعادتكم أصدق التهاني والتبريكات باسم وفد دولة الكويت لإنتخابكم رئيساً لأعمال اللجنة الرابعة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتوجه لكم بالشكر على استمراركم في إدارة هذه اللجنة بحكمة وإقتدار، معربين في الوقت ذاته عن أطيب التمنيات لكم ولأعضاء المكتب بدوام التوفيق والنجاح في إدارة ما تبقى من أعمال هذه الدورة، ولا يفوتني أن أعرب عن عميق التقدير لرئيس اللجنة للدورة السابقة وأعضاء مكتبه لما بذلوه من جهدٍ ملحوظة وعملٍ دؤوب خلال أعمال الدورة السابقة.

ويود وفد دولة الكويت أن يتقدم بوافر الشكر والعرفان، إلى رئيس وأعضاء اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من سكان الأراضي المحتلة، ونعرب عن عميق إمتناننا وتقديرنا لجهودهم الحثيثة التي تجسدت في تقرير اللجنة الذي أجلي بكل واقعية وحرفية الحقائق المريرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق، وذلك رغم القيود والعقبات التي تضعها إسرائيل أمام اللجنة لعرقلة أعمالها وإحباط جهودها، هذا التقرير الذي يشير وبشكل واضح وصريح إلى استمرار الممارسات الإسرائيلية التعسفية البغيضة بحق الشعوب المستضعفة في الأراضي المحتلة، وسياستها الاستيطانية الممنهجة والتوسعية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يمثله ذلك من انتهاك متعمد للقانون الدولي. ويؤكد التقرير أيضاً مواصلة إسرائيل تحديها للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والإنساني من خلال استمرارها في سياساتها

الاستيطانية غير المشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشكل تصرفات الحكومة الإسرائيلية هذه، أكبر دليل على تعنتها وعدم مبالاتها وإصرارها على استفزاز الملايين من الشعوب العربية والإسلامية، وتأكيداً على عدم مصداقيتها لإيجاد حل سياسي نهائي ودائم يشمل وجود دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل الرابع من يونيو 1967.

### السيد الرئيس ،،،

إن معاناة ومآسي الشعب الفلسطيني تتفاقم، وحياته المعيشية تتدهور، ونشهد جميعنا العدوان الإسرائيلي السافر على سگان قطاع غزة الذي يستهدف الأبرياء والأطفال والنساء والشيوخ، وإن الأوضاع الإنسانية في غزة مأساوية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ويعاني القطاع من نقص حاد في المواد الأساسية والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات العامة بسبب العدوان الإسرائيلي، وأمام هذه المآسي الإنسانية الخطيرة، ندعو مجلس الأمن إلى تحمّل مسؤولياته القانونية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة من أجل ردع إسرائيل وإجبارها على وقف عدوانها، وإلزامها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، فالصمت عما يحدث ويجري على مرأى ومسمع العالم أجمع، أمر مرفوض، وعدم محاسبة إسرائيل على جرائمها، مسألة لا يمكن السكوت عنها، ونطالب بإلزام إسرائيل تحمّل المسؤولية القانونية عن كافة الخسائر والاضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني الأعزل جراء ممارساتها العدوانية الغاشمة، كما نطالب بإدانة الممارسات العنصرية التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين العزل وسلبها ممتلكاتهم ومقدساتهم والتي تعد إنتهاكاً وخرقاً صارخاً لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية وعلى رأسها إتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب لعام 1949، وقرار مجلس الأمن 1860، بالإضافة إلزامها برفع الحصار غير القانوني الذي تفرضه على قطاع غزة، مع ضمان إعادة فتح المعابر لوصول المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية لسكان

القطاع، ونجدد مطالبتنا بتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن 497 الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري، والعودة إلى خط الرابع من يونيو 1967 والانسحاب من بقية الأراضي اللبنانية المحتلة.

السيد الرئيس ،،،

إن تضامن المجتمع الدولي مع الشعب الفلسطيني الشقيق أمر يمثل رسالة تعاطف واضحة هذا الشعب المقاوم الذي عانى الكثير من الظلم والقهر، وتأييد لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة، وإيجاد تسوية دائمة ونهائية للقضية الفلسطينية، إلا أن إسرائيل كعادتها في عدم الالتزام ونهجها في خرق كافة المواثيق الدولية لم تضع إي اعتبار للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني.

إننا ومن هذا المنطلق، نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته وإتخاذ موقف واضح وصلب يترجم هذا التضامن العالمي المعلن مع الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لظلم المغتصب وجبروت المحتل، ويجبر إسرائيل المعتدية على وقف عدوانها الهمجي ضد الشعب الأعزل. مؤكداً على ضرورة إتخاذ كافة التدابير لضمان التزام إسرائيل بكافة القرارات والمواثيق الدولية.

وإنه وبالرغم من بصيص الأمل الذي رافق الجهود المقدرة التي بذلت في محاولة لإعادة إحياء عملية مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أن تعنت إسرائيل وممارساتها الإستفزازية والعدوانية وإصرارها على الإستمرار في بناء المستوطنات قد عصفت بعملية السلام برمّتها وأدت إلى إفشال كافة الجهود التي سُحّرت لإيجاد تسوية عادلة ونهائية للقضية الفلسطينية، وهو ما أدى بنا إلى ما نشهده اليوم من تصعيد خطير وتهديد صريح للأمن والإستقرار في المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد بشدة طلب فلسطين توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الشقيق من أجل وضع حد

للعدوان الإسرائيلي وضمان إمتثال إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، كما ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاسيما أعضاء مجلس الأمن بدعم طلب فلسطين بالحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

**السيد الرئيس،،،**

وفي الوقت الذي نؤكد فيه إستمرار دولة الكويت حكومة وشعباً بالوقوف إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين في نضالهم المشروع ودفاعهم عن قضيتهم العادلة فإننا من هذا المنبر نجدد إلتزامنا وإستمرارنا بتوفير كافة أوجه الدعم المعنوي والسياسي والمادي، إلى أن يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أرضها وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الختام، يثني وفد دولة الكويت على قرار المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) باعتماد المسجد الأقصى في القدس الشريف تراث إسلامي خالص، مشيدين بقرار المجلس الموقر الذي ينفي وجود أي ارتباط لإسرائيل بالمسجد الأقصى وحائط البراق، وتأكيد المجلس الموقر على أن الحرم الإبراهيمي في الخليل جنوبي الضفة الغربية، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم بالضفة الغربية فلسطينيان.

**وشكرا السيد الرئيس ...**